الاستراتيجية السعودية في جنوب اليمن مقامرة محفوفة بالمخاطر

اعتبرت دراسة أصدرها مركز Institute East Middle الدولي للأبحاث أن الاستراتيجية العسكرية الاستباقية للسعودية في جنوب اليمن تمثل مقامرة محفوفة بالمخاطر.

وأبرزت الدراسة أنه على الرغم من الاتفاقات الرسمية والموارد المالية الهائلة، فشلت السعودية إلى حد كبير في دمج الجماعات المسلحة المختلفة العاملة في عدن وجنوب اليمن تحت قطاع أمن وطني واحد.

ويضيف هذا إلى عدم فعالية الرياض حتى الآن في إقامة نفوذ عسكري سياسي في جنوب اليمن أو في الحد من نفوذ الإمارات المستمر في المنطقة الساحلية الاستراتيجية في جنوب البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن.

ويواجه السعوديون هذه الصعوبات على الرغم من توسطهم لاتفاق الرياض في عام 2019 بين الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي.

في محاولة لمعالجة هذه المشكلة وتعزيز نفوذ المملكة في منطقة العاصمة المؤقتة، أنشأت السعودية منذ أواخر عام 2022 تشكيلات مسلحة جديدة في عدن والمحافظات المجاورة، مثل قوة درع الوطن (NSF)، للرد عليها.

تحولت جبهة الإنقاذ الوطني بسرعة إلى قوة شبيهة بالرئاسة من أعلى إلى أسفل: في أواخر يناير 2023، قام رئيس مجلس القيادة الرئاسية، رشيد العليمي، عند عودته إلى عدن من الرياض، بإضفاء الطابع الرسمي على جبهة الإنقاذ الوطني من خلال جمهورية مرسوم كوحدة عسكرية احتياطية تحت إشرافه المباشر – وبالتالي فهو يقع خارج وزارة الدفاع.

وفقًا لاتفاقية الرياض لعام 2019، فإن جميع القوات التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا والقوى التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي تخضع قانونيًا لـ "الإشراف المباشر" للمملكة خلال مرحلة تنفيذ الصفقة.

لكن هذا التنفيذ توقف إلى حد كبير، وبالتالي أغلق نافذة الفرصة التي فتحها السعوديون لأنفسهم لإعادة تأسيس دورهم في ديناميكيات السلطة في عدن، والتي تأثرت بشدة بالإماراتيين بدلاً من ذلك. هناك عديد من الأسباب لذلك.

بادئ ذي بدء، أدى الضعف العسكري والسياسي لحزب الإصلاح المدعوم من السعودية، والذي يمثل الجزء الأكبر من المؤسسات المتبقية المعترف بها، إلى تعقيد هدف الرياض المتمثل في إعادة بناء الهياكل المركزية في اليمن. ثانيًا، كشفت العلاقة بين السعوديين الذين يدعمون اليمن الموحد والمجلس الانتقالي الجنوبي كل تناقضاتها.

على عكس الإماراتيين، لم تدفع المملكة رواتب الشركات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن بانتظام، مع عدم دفع الأجور لعدة أشهر.

وبسبب هذه التأخيرات، قدم المجلس الانتقالي الجنوبي مؤخرًا لقواته رواتب لمدة شهر واحد . ويضطر الجيش والشرطة اليمنيان في كثير من الأحيان إلى التعامل مع رواتب منخفضة أو غير منتظمة، أو حتى عدم دفعها، بسبب الوضع الاقتصادي المتردي للحكومة اليمنية.

هذا ليس هو الحال بشكل عام مع الجماعات المسلحة المدعومة من الخارج، على الرغم من أن التأخير في

المدفوعات من قبل السعوديين ليس مشكلة جديدة.

قد يكشف هذا السلوك أن المملكة تعيد النظر جزئيًا في شبكتها – المحدودة الآن – من الحلفاء المحليين في عدن والمناطق المجاورة.

منذ أواخر عام 2022، كان السعوديون يدعمون بنشاط تشكيل مجموعات مسلحة جديدة، أو إعادة تنظيم الجماعات القائمة، ومعظمهم من التجنيد من رجال القبائل في لحج، المحافظة الجنوبية الغربية المتاخمة لعدن.

على سبيل المثال، يتم تمويل جبهة الإنقاذ الوطني في عدن من قبل السعوديين، الذين أشرفوا على تنظيمها حتى صدور مرسوم رسمي من رئيس المجلس التشريعي.

وتتكون القوة بشكل أساسي من رجال قبائل من الصبيحة (الذين يديرون مقاومة الصبيحة ضد الحوثيين في لحج الغربية) بتوجه سلفي وأهداف انفصالية. العليمي العميد المعين.

بسبب الخلافات المحلية، يعارض رجال قبيلة الصبيحة، وهم أيضًا العمود الفقري لجبهة الإنقاذ الوطني الجديدة، المجلس الانتقالي الجنوبي. وتسيطر جبهة الإنقاذ الوطني أيضًا على قاعدة العند الجوية الاستراتيجية

في المناطق الجنوبية من اليمن، غالبًا ما يترسخ الانفصال بين الجماعات السلفية المسلحة. على الرغم من أن الإمارات تدعم أيضًا بعض الجماعات السلفية المسلحة (وأبرزها كتائب العمالقة)، تركز استراتيجية السعودية الحالية حول عدن على تنظيم القوات السلفية.

تتنافس هذه الجماعات المسلحة على السيطرة الإقليمية مع القوات المدعومة من الإمارات، مثل قوات الحزام الأمني، التي تحشد بشكل أساسي المتمردين المحليين والمحاربين القدامى والمتعاطفين مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة.

بصرف النظر عن جبهة الإنقاذ الوطني ورجال قبائل الصبيحة، يمول السعوديون أيضًا كتيبة أماجيد في أبين. وكما أكد مؤخرًا الباحث أحمد ناجي، فإن السلفية في اليمن، بالنسبة للمملكة لم تعد مجرد أداة للقوة الناعمة، بل أصبحت أيضًا أداة قوة صلبة.

من منظور جيوستراتيجي، يحد نقص القوات المحلية الموالية للسعودية من نفوذ الرياض في منطقة عدن وباب المندب وجنوب البحر الأحمر، لا سيما بالمقارنة مع الإمارات وإيران.

يأتي هذا في وقت تحتاج فيه المملكة بشكل خاص إلى ممرات مائية آمنة – وليس فقط لنقل الطاقة. تعمل الرياض أيضًا على تطوير العديد من المشاريع المتعلقة برؤية 2030 على طول الساحل الغربي للمملكة وقوات المقاومة التابعة لطارق صالح في المخا وتحافظ على العلاقات مع المجلس الانتقالي الجنوبي، بينما لا يزال الحوثيون المدعومون من إيران يسيطرون على الحديدة والمياه المجاورة.

إن إنشاء جماعات مسلحة ممولة من السعودية على طول الساحل الجنوبي الغربي يمكن أن يساعد الرياض على إنشاء منطقة نفوذ ساحلية وبحرية بالقرب من باب المندب، خاصة إذا اكتسبت هذه الجماعات سيطرة إقليمية دائمة.

قادة من قبيلة الصبيحة – التي تشكل معظم قوات الأمن الوطني – مسؤولون بالفعل عن العديد من الألوية تحت محور باب المندب للجيش.

ومع ذلك، يبدو من اللافت للنظر أن فشل التكامل الفعال للقوة وإصلاح قطاع الأمن، كما نصت اتفاقية الرياض، دفع المملكة العربية السعودية إلى بناء جماعات مسلحة موالية لها في اليمن أخيرًا.

ليس من المرجح أن يؤدي هذا إلى مزيد من زعزعة استقرار المجلس التشريعي فحسب، بل إنه يتعارض مع اتفاق الرياض الذي توسطت فيه السعودية، والذي دعا إلى توحيد وإعادة تنظيم القوات العسكرية الجنوبية تحت إشراف وزارة الدفاع.

يحدث تصحيح المسار هذا حول عدن بينما تجري السعودية والحوثيين محادثات، بتيسير من عمان، دون حضور رسمي للمجلس التشريعي. في هذا الإطار، يمكن للجماعات المسلحة المؤيدة للسعودية المنشأة مؤخرًا في اليمن أن توفر قوات جديدة لنشرها ضد الهجمات العسكرية الجديدة للحوثيين، في حالة انهيار المحادثات السعودية الحوثية.

خلافًا لذلك، يشير هذا الخيار إلى أن السعوديين يعتبرون المناطق الشمالية أراضٍ مفقودة في هذه المرحلة، وبالتالي بدأوا في إعادة التفكير في استراتيجيتهم وقواتهم في الجنوب لتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب، حيثما أمكن، في مواجهة الجماعات المدعومة من الإمارات.

وسط كل هذه الديناميكيات المتغيرة، يبدو التوازن السياسي العسكري حول عدن على حافة الهاوية بشكل متزايد.